اقتصاد

من منبر «الثلاثاء الاقتصادي»:

إشكالية المورد البشري في القطاعين العام

| علي محمود سليمان

تحدث عضو جمعية العلوم الاقتصادية الدكتور همام نزار عبيد في محاضرته يوم أمس عن «تنمية الموارد البشرية في القطاعات الحكومية والخاصة» معتبراً القطاع الخاص ظلاً موازياً للعام، ولكن، تكمن الإشكالية في كلا القطاعين في واقع التعامل مع المورد البشري، إذ يتسع حيّز الواجبات وتتلاشى مساحة الحقوق، سواء على الصعيد المادي أم المعنوي أو الصحي.

ولفت عبيد إلى أن البطالة المقنعة تأتي من ثلاثة عوامل، تتمثل بتعيين الموظف في مكان لا يتناسب مع إمكانياته، والحرص على عدم تفعيل هذه الإمكانيات لما تشكله من خطر، فقد يحتل منصباً وظيفياً يخشى على أصحابه، وبسبب هذه التنافسية السلبية يصبح من الضروري تهميش أصحاب الكفاءة والمؤهلات حتى ولو تركوا من دون عمل فعلي يتم من خلاله الاستفادة من كفاءاتهم وإمكاناتهم ومؤهلاتهم.

العامل الثاني هو المحسوبية والتدليل والوساطة، والثالث هو سوء التوزيع للعمالة تبعاً للمؤهل والكفاءة والاحتياج حيث نجد مواقع وظيفية نشطة وبحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين والعمالة ليتم تسيير العمل فيها بشكل أسرع وأفضل، ومع ذلك لا يوجد سوى عدد محدود من الموظفين كالسجل العقاري والبنوك، ونرى مواقع وظيفية أخرى تتكدس فيها العمالة مع أنها قد تكتفي بعدد محدود منهم لتسيير العمل فيها.

وعن الحلول الممكنة أوضح عبيد أنه يجب الاستفادة من تجارب الآخرين بدلاً من الانبهار بها.

لذلك، لا بد من توفير فرص العمل للشباب في سن صغيرة وإدخالهم الحياة العملية في القطاعين الخاص والعام ودعم المشروعات الصغيرة دعماً فعلياً وممنهجاً ليدخل ضمن الإستراتيجيات الكبرى للدولة، ويوضع ضمن أولوياتها إعادة منهجة المناهج التعليمية بشكل تكاملي وواقعي من حيث التنظير والقابلية للتنفيذ ضمن البيئة والإمكانات السورية الحالية، وأن تكوين بيئة خصبة للإبداع عبر التخلص من المياه الراكدة من حيث تنويع الحياة الوظيفية للعامل وبالتالي تنويع مهاراته وقدراته وتحديد مدة زمنية وجيزة للمناصب الإدارية.

إضافة إلى استبدال التنافسية السلبية بتكاملية ضمن بيئة العمل، والتطوير المستمر لقوانين العمل وتنفيذها بالشكل الأمثل وإلغاء التناقضات الصادرة من بعض المؤسسات على صعيد القرارات، وإلغاء الهدر بأنواعه كافة، والتركيز على الزمن الإنتاجي لا الوظيفي، والتخلص من البطالة المقنعة عبر التوزيع المتناسب بين احتياجات العمل وعدد العمال ووضع صاحب المؤهلات في المكان الذي يناسب مؤهلاته ويحفز إبداعه ووضع منظومة قانونية ملزمة لتحقيق ذلك، إضافة إلى التركيز على التحفيز والتعزيز وتشجيع التميز ومراعاة احتياجات العاملين وحقوقهم في كلا القطاعين وفي حال ضعف الجانب المادي لا يجب التخلي والتجاهل للجانب المعنوي، وإقامة دورات تدريبية شاملة لا انتقائية تنمي المورد البشري مهما كان موقعه الوظيفي.

المستثمرون على موعد كل أربعاء مع رئيس الحكومة لحل مشكلاتهم

خميس لصنّاع الحديد: ترقبوا قرارات جريئة ومفاجئة لمصلحتكم

| هناء غانم

قرّر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تخصيص ساعتين ونصف الساعة أسبوعياً للقاء المستثمرين، والاستماع إلى مطالبهم وحلّ مشكلاتهم، وذلك من الساعة التاسعة حتى الحادية عشرة والنصف من كل يوم أربعاء في مبنى هيئة الاستثمار السورية بدمشق، اعتباراً من يوم الأربعاء في الأسبوع القادم.

وبحسب بيان صحفي لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) تأتي الخطوة في سياق سعي الحكومة إلى إعادة إنعاش قطاع الاستثمار بكل مكوناته واتجاهات عمله، واختصار حلقات التواصل الرسمي، والإجراءات الروتينيّة، لتسريع عجلة الاستثمار واستنهاض الإمكانات والموارد كاملةً، بما يضمن تعزيزاً حقيقياً لبنية الإنتاج المحليّة التي تركز عليها الحكومة كجزء أساس وهام في إطار سياساتها التنمويّة.

وفي سياق آخر، أكد خميس ضرورة وضع رؤية جديدة لصناعة الحديد في سورية، والتي أصابها الكثير من المتغيرات قبل الأزمة وأثناءها، مشيراً إلى أننا اليوم أمام مرحلة جديدة للعمل «ونحن أحوج لوضع هذا الملف في الإطار الصح»، مؤكداً أن الحكومة ستأخذ بجميع المقترحات للعاملين في هذا القطاع.

جاء ذلك خلال لقائه مع ممثلي صناعة الحديد والمواد الأولية اللازمة لها في القطاعين العام والخاص يوم أمس، لافتاً إلى أن صناعة الحديد ملف معقد، فهناك مليارات الليرات السورية المجمدة والتي يجب أن تستثمر لتشغيل آلاف العمال، لكن أمام الحكومة لا يوجد أي شيء معقد، فهناك إجراءات سوف تتخذ وتفاجئ أصحاب المعامل والمنشآت الصناعية، وقرارات جريئة لمصلحتهم، لكن المطلوب اليوم هو المصداقية في إعطاء البيانات والأرقام الصحيحة لتكون قرارات الحكومة صحيحة، لأن من واجب الحكومة إدارة هذا القطاع لما فيه المصلحة الوطنية، مؤكداً أنه لن ندع صناعياً يقفل معمله لأي سبب كان.

وحذر خميس أصحاب معامل الحديد الذين لم يعاودوا العمل بأن هناك مهملة معينة سيتم الاتفاق عليها، والدعم سيكون للجميع وليس لجهة واحدة، وفي حال لم يتقدموا بالمبادرة ستبقى معاملهم مغلقة لخمس سنوات قادمة، لأنه لا يعقل أن يستمر الحال على ما هو عليه وخاصة أن هناك من يشوه اسم الحكومة وهذا لن نسمح به.

من جانبهم، عبر أصحاب منشآت في حلب عن استيائهم من الحال الذي وصلوا إليه، ولا سيما أنهم قاموا بإعادة تأهيل معاملهم، وبعد ذلك نفاجأ بوجود لجنة لوضع أسعار للخردة، وهذه اللجنة تخول لنفسها الهيمنة على المعامل، مؤكدين أنه في حال بقي الأمر على ما هو عليه سوف يضطر البعض لإغلاق منشآتهم، والأهم ضرورة إيجاد حل لمشكلة تهريب الحديد في حلب، مطالبين بتشكيل لجنة لتقييم الأسعار لأن سعر الحديد اليوم أغلى من السعر في الخارج، إضافة إلى ارتفاع أسعار الخردة.

ورأى البعض الآخر أن قرارات وزارة الاقتصاد سوف تتسبب في تعطيل بعض المنشآت عن العمل وأن السماح باستيراد حديد البيليت دون ضميمة سوف يساهم في إغلاق معامل الصهر.

من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس الوزراء قيس خضر أن الحديث عن سعر الحديد يوصلنا إلى أن هناك عبثاً، فمن سيتحمله، موضحاً أن هناك كتلة دعم مقدمة للصناعة الوطنية فهل سينعكس ذلك على السكن الشعبي، مشيراً إلى أن حجم التشتت بالبيانات، والمعلومات المطروحة تحتم على انه من واجب الدولة إدارة هذا القطاع لما فيه المصلحة الوطنية.

وزير المالية مأمون حمدان كان له وجهة نظر مغايرة، إذ اقترح أن يتم استيراد الخردة ومن ثم «نصنع ونصدر ونكون بذلك ربحنا الدولار»، في حين قال وزير الصناعة محمد معن جذبة: «لابد من دراسة الواقع الحقيقي للمنشآت، ومنحها المواد الأولية بعدالة مع تحديد الأسعار الاقتصادية لمدخلات الإنتاج والأهم إيقاف التهريب».

وتقرر خلال الاجتماع وقف منح تراخيص جديدة في هذه الصناعة ريثما يتم إعادة تشغيل جميع المعامل الكبيرة والصغيرة وتطوير عمل لجنة الخردة لتكون وفق ضوابط محددة وآلية عمل جديدة تؤمن احتياجات جميع المعامل، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات لتكون منافسة وبالمواصفات العالمية.

وتقرر دراسة تكاليف الإنتاج في الدول المجاورة والقريبة ليتم اتخاذ قرارات تدعم تصدير الإنتاج، والطلب من غرف الصناعة وضع قاعدة بيانات حول معامل الحديد تتضمن بيانات تفصيلية عن عدد هذه المعامل وتخصصها لجهة الصهر أو الدرفلة النظامية أو الباردة وعدد العاملين في كل منشأة، إضافة إلى استطاعة كل معمل.

مدير مكافحة التهريب لـ«الوطن»:

٢٦ قضية في أربعة أيام والغرامات ١٥٠ مليون ليرة

| عبد الهادي شباط

كشف مدير مكافحة التهريب في المديرية العامة للجمارك غياث حمدان لـ«الوطن» عن تنظيم أكثر من ٢٦ قضية تهريب في دمشق حتى رابع أيام الحملة على التهريب، التي تنفذها المديرية في أسواق دمشق وأن غراماتها تجاوزت ١٥٠ مليون ليرة –من دون قضايا الضابطة الجمركية– مبيناً أن الكثير من المهربات التي ضبطت ذات منشأ تركي وسعودي، وشملت هذه البضائع الكثير من المواد الغذائية المختلفة والمنظفات والألبسة والأحذية والسجاد ومستحضرات التجميل والدخان والفروج المجمد وغيرها.

وبيّن أن هذه الحملة تأتي في إطار التوجهات الحكومية لمكافحة وقمع ظاهرة انتشار المواد والبضائع المهربة في الأسواق المحلية، حيث تعمل مديرية مكافحة التهريب ضمن خطة متكاملة لدى الإدارة العامة للجمارك لتنفيذ حملة واسعة شملت تحري العديد من المحال التجارية والمستودعات والمولات بموجب أوامر تحر موقعة أصولاً.

وأكد أن هذه الحملة مستمرة ما دام هناك مواد وبضائع مهربة معروضة في الأسواق والمحال التجارية، وتنفذ ضمن منهجية عمل مخطط لها ومدروسة ومضبوطة لتحقيق أهدافها.

وعن بعض التجاوزات التي يتم الحديث عنها في الشارع بيّن المدير أن هناك توجيهات شديدة للعناصر وكل المشتركين في الحملة بضرورة التقيد والانضباط أثناء تنفيذ الحملة، وأن هناك حالة متابعة لتنفيذ الحملة ومحاسبة فورية لأي حالة تجاوز تسجل وأن المديرية العامة للجمارك تستقبل شكاوى المواطنين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية ويتم التعامل معها والتوجيه بالتحقيق بها بشكل فوري واتخاذ إجراءات قاسية بحق أي مخالف يثبت بحثه ارتكاب أي حالة تجاوز.

يشار إلى أنه في هذا السياق أصدر المدير العام للجمارك وآمر الضابطة الجمركية مذكرة عطفاً على ما أثير خلال الاجتماع الأخير مع التجار بغرفة تجارة دمشق بحضور وزير المالية حول التجاوزات الحاصلة من بعض مفارز الضابطة الجمركية داخل المدن، منع بموجبها منعاً باتاً تعرض المفارز الجمركية للسيارات الشاحنة أو المتوسطة الناقلة لبضائع التجار داخل المدن من مستودعاتهم إلى محالهم التجارية أو بالعكس أو بين المحال التجارية.

كما أوردت المذكرة أيضاً أنه يمنع منعاً باتاً وقوف المفارز الجمركية خلف الأمانات الجمركية بقصد توقيف السيارات المحملة بالبضائع موضوع البيانات الجمركية المخلصة في تلك الأمانات.

وختمت المذكرة بعبارة: إن أي مخالفة للتعليمات الواردة أعلاه تعرض مرتكبيها لأشد العقوبات المسلكية.

وعممت المذكرة على مديرية شؤون الضابطة الجمركية لتعميمها على رؤساء الضابطات الجمركية للعلم والإشراف المباشر على حسن تقيد المفارز التابعة لهم بمضمون المذكرة، إضافة إلى تعميمها على كل من مديريات الجمارك في دمشق وحمص وحلب واللاذقية وطرطوس والمطار ودرعا والحسكة، ومختلف المديريات المركزية المعنية في المديرية العامة للجمارك.

«محروقات» لـ«الوطن»:

زيادة مخصصات السيارات الخاصة إلى ٢٥٠ لتراً على بطاقة الماستر

معالجة إشكالية التعبئة للسيارات الأجنبية

| رامز محفوظ

صرح مدير فرع محروقات دمشق ابراهيم أسعد لـ«الوطن» بأن السيارات الأجنبية مصنفة إلى وافد مواطن عادي وسيارات المنظمات والسفارات، وبالنسبة لسيارة المواطن الوافد العادي فيحق له تعبئة ٢٠ لتراً على بطاقة الماستر من المحطات الحكومية حصراً يومياً، أما بالنسبة لسيارات المنظمات والسفارات فإن فرع محروقات بصدد إصدار بطاقة ذكية مسبقة الدفع خلال اليومين القادمين تشبه بطاقة الآليات الحكومية، ويتم تزويد هذه السيارات الآن من خلال بطاقة الماستر المتواجدة في المحطات الحكومية.

ولفت أسعد إلى وجود نوع آخر من السيارات ألا وهي السيارات العاملة على خطوط النقل الخارجية (بيروت – الأردن – دمشق)، وتم بخصوصها تفعيل بطاقة ماستر في خزان البنزين الموجود في داخل مركز انطلاق السومرية، وتم زيادة المخصصات لهذه السيارات بمعدل ٢٥ لتراً يومياً لهم، ويتم تعبئة هذه السيارات عن طريق بطاقة الماستر حصراً، مبيناً أنه بذلك تكون إشكالية التعبئة للسيارات الأجنبية قد عولجت بشكل كامل.

وأوضح أسعد أنه تم التوجيه من قبل شركة المحروقات لأن تصبح مخصصات السيارات الخاصة التي تعبئ عن طريق بطاقة الماستر ٢٥٠ لتراً شهرياً بدلاً من ٢٠٠ لتر، على حين إن مخصصات السيارات العامة لم تتغير وبقيت ٨٠٠ لتر شهرياً وبما لا يتجاوز ٤٠ لتراً يومياً.

وأشار أسعد إلى أنه يحق لمالك السيارة الخاصة تعبئة سيارته ٤٠ لتراً مرة واحدة باليوم، على حين إن مالك السيارة العامة يحق له تعبئة سيارته ٤٠ لتراً وأكثر من مرة باليوم.

وشدد أسعد على أن الشرط الأساسي للتعبئة عن طريق بطاقة الماستر عدم امتلاك صاحب السيارة بطاقة ذكية.

وبالنسبة للازدحام على محطة البرامكة أشار أسعد إلى أنه تم تحديد وقت التعبئة للسرافيس من الساعة السادسة مساء لحين الانتهاء من التعبئة، مبيناً أن الازدحام الذي كان يحصل في وقت الذروة قد انتهى بعد تحديد وقت التعبئة.

وبين أسعد أن إغلاق بعض المحطات الخاصة خلال الفترة الماضية كان عن طريق التموين وهذا الأمر سبب ازدحاماً على محاور أخرى وهذا الأمر تمت معالجته.

وأوضح أنه لا نقص بمادة البنزين واستهلاك مدينة دمشق هو مليون لتر يومياً وهذا الرقم لم يتغير.

وختم أسعد بالقول: إن مالك السيارة الذي كان لديه مشكلة بالسفر تم حل مشكلته من خلال تفعيل ميزة السفر، موضحاً أن كل ١٠ كيلو مترات يحق للمسافر الحصول على لتر واحد فقط، أي بمعنى إذا كان سفره ٤٠٠ كيلو متر يحق له تعبئة ٤٠ لتراً مع الاحتفاظ بحقه في محافظته وهو ٢٠٠ لتر.

الخبير الاقتصادي نبيل سكر لـ«الوطن»:

مطلوب اتفاقيات للتعامل بغير الدولار مع إيران وروسيا والصين والهند لمواجهة العقوبات الأميركية

| المحرر الاقتصادي

الحرب الاقتصادية اليوم هي العنوان الأبرز لوصف المرحلة التي دخلتها الحرب على سورية، بعد ثماني سنوات، حرب تقليدية، وغير تقليدية، ولعل «السلاح» الأبرز في هذه الحرب اليوم هو تشديد وتوسيع مروحة «العقوبات الاقتصادية» الأحادية الجانب، لذا أصدر الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات جديد استهدفت رجال أعمال سوريين يعملون في مجالات العقارات والتجارة، وهناك محاولات لتمرير مشروع قانون «قيصر» في أميركا لتشديد الحصار الاقتصادي على سورية، ساهمت بتقليص التوريدات من المواد الأساسية إلى سورية، فحدث نقص كبير فيها، وسط ارتباك في الشارع السوري لانخفاض مستوى الخدمات والمواد الرئيسة.. أمام هذا الواقع؛ طرحت «الوطن» العديد من التساؤلات على الخبير الاقتصادي ورجل الأعمال الدكتور نبيل سكر في محاولة للتعرف على آثار تلك المستجدات وتقييم التعاطي الحكومة معها، في محاولة لاستخلاص الطريقة المطلوبة للتعامل معها.. فكان الحوار التالي:

- أصدر الاتحاد الأوروبي مؤخراً حزمة عقوبات جديدة شملت قائمة من رجال الأعمال العاملين في شتى المجالات وخاصة العقارات والاستيراد، فكيف تقرؤون أسباب ذلك بالترافق مع تحرك جديد نحو سورية بدأته الإمارات العربية المتحدة للتعاون الاقتصادي والمساهمة في الاستثمار وإعادة الإعمار؟ وكيف تقيمون آثاره في الاقتصاد السوري بشكل عام وفي قطاع الأعمال بشكل خاص؟

تضمنت عقوبات الاتحاد الأوروبي هذه تجميد أصول عدد من رجال الأعمال السوريين ومؤسساتهم في المصارف الأوروبية (إن وجدت) ومنعهم من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهم ١١ فرداً و٤ مؤسسات عائدة لهم حصلت على عقود من الحكومة في مشروعات عقارية وتجارية، وخاصة في مشروع خلف الرازي وفي مجال توريد الأقماح والزيوت ومواد غذائية أخرى، ولا أعتقد أن لهذه العقوبات أثراً كبيراً في الاقتصاد الوطني أو في قطاع الأعمال، فهناك آخرون في قطاع الأعمال يمكن منحهم فرصاً للدخول في هذه النشاطات من خلال مناقصات شفافة تجريها الدولة، كما لا أعتقد أن المقصود من خطوة الاتحاد الأوروبي هذه التأثير في توجه الإمارات العربية المتحدة ودول عربية أخرى للتقارب مع سورية، ولكن المقصود منها معاقبة أفراد مقربين من الحكومة على غرار العقوبات السابقة للضغط على الحكومة.

- ولكن ترافقت العقوبات الأوروبية هذه بتمرير قانون في الولايات المتحدة الأميركية لفرض عقوبات موسعة على سورية «قانون قيصر» تستهدف كل من يتعامل مع السوريين اقتصادياً وسياسياً، كيف تقرؤون أسباب ذلك وآثاره في الاقتصاد وقطاع الأعمال في سورية؟

أولاً قانون قيصر لم يتم إقراره بعد، وقد مر في مجلس النواب ولم يمر في مجلس الشيوخ بعد، ولم يصدره الرئيس الأميركي. لكن هذا القانون إذا صدر، ومدته عشر سنوات، سيكون له تأثير كبير في الاقتصاد الوطني أكثر من أي قوانين عقابية سابقة. فقوانين العقوبات الأميركية والأوروبية السابقة شملت مؤسسات حكومية وأفراداً في الحكومة وآخرين مقربين منها، أما «قانون قيصر» فهو يضيف إلى العقوبات الحالية عقوبات على المتعاملين مع الحكومة السورية حيث يتضمن القانون إعطاء الرئيس الأميركي صلاحية إنزال عقوبات على من يقدم سلعاً أو خدمات مالية وغير مالية إلى الحكومة السورية ومؤسساتها، بما فيها مصرف سورية المركزي، أياً من كانت هذه الدول وجنسيات الأفراد والمؤسسات ونوعيات عملهم، سواء كانوا صناعيين أم تجاراً أو مقاولين أو مستثمرين، وخاصة إذا كانوا إيرانيين وروساً كما يحدد القانون. أما العقوبات فهي من نوع جديد، وتتضمن الحظر على التصرف بالممتلكات العقارية وغير العقارية لهؤلاء الأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة (وليس مصادرتها) إذا تم التعامل مع سورية في حالات حددها القانون، وكذلك الحظر على سفر هؤلاء الأفراد إلى الولايات المتحدة، ولا يشمل القانون مشاريع القطاع الخاص غير المتعاملة مع الدولة.

أما الحالات التي شملها القانون فهي تقديم السلع والخدمات في مجال عملية إعادة الإعمار، وفي مجال الإنتاج في قطاعي النفط والغاز في الداخل السوري وإمدادات النفط والغاز إلى سورية من الخارج. وفي مجال النقل الجوي وقطاع الاتصالات، إضافة إلى تطبيق العقوبات على كل من يتعامل مع الأشخاص والمؤسسات المعاقبة سابقاً من قبل الولايات المتحدة وكل من يقدم التمويل لهؤلاء الأشخاص والمؤسسات، وهذا يطول الداخل المصرفي.

- ما غايات مشروع قيصر في رأيكم وما آثاره على الاقتصاد الوطني؟

قانون قيصر له استهدافات سياسية أراد المشرّع الأميركي الوصول إليها من خلال الضغوطات الاقتصادية التي ذكرناها، أما الأهداف السياسية، كما أراها، فهي أولاً منع الحكومة السورية من الاستفراد بالحل السياسي وحدها، أي دون اتفاق مع المعارضة والجهات الخارجية الداعمة لها، وثانياً دخول الولايات المتحدة في عملية التفاوض للحل السياسي، حتى وإن انسحبت عسكرياً من سورية، فالقانون يتيح للرئيس الأميركي تعليق العقوبات التي يختارها خلال عملية التفاوض للتأثير على مجراها ومكوناتها، ولتحقيق هاتين الغايتين السياسيتين يسعى القانون إلى الضغط على الحكومة من خلال إعطاء الرئيس الأميركي صلاحية اتخاذ إجراءات الضغط الاقتصادي متعددة الجوانب وبالغة التأثير التي ذكرناها.

وأعتقد أن الأطراف العامة والخاصة التي شملها القانون في مختلف الدول البعيدة والقريبة ستضطر للامتثال للإجراءات التي يمكن أن يتخذها الرئيس الأميركي رغم عدم شرعيتها الدولية، تحاشياً للعقوبات من قبل دولة مثل الولايات المتحدة التي لازالت تهيمن على العالم سياسياً واقتصادياً رغم صعود قوى أخرى منافسة لها.

> منح الفرص لرجال أعمال آخرين لتوريد الأقماح والمواد الغذائية من خلال مناقصات شفافة

- كيف يمكن احتواء آثار استهدافات القانون وعقوباته وما نصائحكم للحكومة؟

يجب التذكير أولاً أن أي إجراء يتخذه الرئيس الأميركي في ظل القانون لن تبدأ آثاره قبل نهاية هذا العام الجاري أو بداية العام القادم. فإذا افترضنا موافقة مجلس الشيوخ على القانون وإصداره من قبل الرئيس الأميركي في أواخر الشهر الحالي أو أوائل شهر آذار المقبل، وفي حال رغبة الرئيس الأميركي اتخاذ أي إجراء ضمن القانون، فهناك العديد من الإجراءات المحددة في القانون للتحقيق ثم التنفيذ، مما سيأخذ وقتاً، وبالتالي لن يكون أثر لأي إجراء قبل نهاية العام على الأرجح.

أما بالنسبة لما يمكن عمله من قبلنا لاحتواء آثار القانون فأعتقد أن علينا مواجهة القانون بجدية وبحكمة وبتعقل، وذلك من خلال عمل سياسي ودبلوماسي من جهة وعمل اقتصادي وتمكيني من جهة أخرى، بعيداً عن الكلام الحماسي.

بالنسبة للشق السياسي أعتقد أولاً بضرورة إنضاج المحور السياسي من «البرنامج الوطني التنموي» الذي تعده الحكومة والذي يتضمن، كما تقول الحكومة، خمسة محاور هي: المؤسسي والخدمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك لكي نسد الطريق على ما يمكن أن يتخذه الرئيس الأميركي من إجراءات ولإعطاء أسباب لمن لا يريد الالتزام ببعضها، وقد قرأنا في الصحف بعض محتويات المحاور الأربعة الأولى التي يتضمنها البرنامج، ولكننا لم نقرأ شيئاً عن المحور السياسي، وهنا تستطيع الحكومة إدراج بعض الإجراءات تحت بنود التعددية السياسية وسيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وإصلاح القضاء وغيرها كجزء من برنامجها هي، وليس تنازلاً لضغط العقوبات عليها وعلى المتعاملين معها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك حاجة للإسراع بالوصول إلى اتفاق مع الأكراد لتسريع استعادة السيطرة على المنطقة الشرقية من البلاد وهي المنطقة الغنية بالنفط والغاز وموارد الغذاء.

أما اقتصادياً، وإضافة لما تعده الحكومة من إجراءات يمكن طلب الحكومة من الدول الصديقة التي ساعدتنا خلال الأزمة والتي فتحنا قطاعاتنا الاقتصادية المختلفة لاستثماراتها ولمقاوليها، الطلب منها الاتفاق على فتح أسواقها لمنتجاتنا الصناعية والزراعية من دون رسوم جمركية ومن دون معاملتنا لها بالمثل، على غرار الاتفاق الذي تم بيننا وبين الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٧٧، وكذلك الإسراع بعقد اتفاقيات للتعامل بغير الدولار مع إيران وروسيا والصين والهند وغيرها من الدول على غرار ما بدأت تعتمده روسيا وإيران في مواجهة العقوبات الأميركية عليها.

- كيف تقيمون خطة الحكومة للتعامل مع اشتداد الحصار الاقتصادي؟

أعتقد أن خطة الحكومة وتوجهاتها والتي سمعنا عنها جيدة من حيث المبدأ، وهي محصورة بالشق الاقتصادي وتقع تحت عنوان الاعتماد على الذات، بما فيه تحفيز الإنتاج الصناعي والزراعي وإحلال الواردات وترشيد استهلاك الوقود وغيرها، وهي إجراءات تقليدية وطويلة الأمد ولازلنا نسمعها منذ أربعين سنة، المهم التنفيذ، ولم نقرأ عن خطط تنفيذية كل إجراء وكيفية تمويله وتنفيذه ودور كل من القطاع العام والخاص في ذلك، وكيف ستتم متابعته؟

نحن بحاجة لبلورة كل هذا وبحاجة لإجراءات قصيرة الأجل وسريعة الأثر، وبحاجة للإبداع في كل الإجراءات والحلول، وبحاجة لإدخال التكنولوجيا الجديدة في كل نشاط، ليس فقط لمواجهة الحصار الاقتصادي ولكن لإعادة بناء الوطن وما حل فيه من دمار للبنى التحتية والإنتاجية والاجتماعية، وهناك العديد من الدول التي خلقت من أزماتها في الداخل وحصارها من الخارج فرصاً للإبداع والنهوض بمشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني فيها، ولكننا لم نر هذا في سورية بعد.